في إطار حوكمة الشركات وتوسيع الملكية

الدعوة إلى طرح جزء من أسهم الشركات اليمنية للاكتتاب العام

أحمد الطيار

دعا خبراء اقتصاد الحكومة والقطاع الخاص اليمني إلى فتح المجال أمام حرية الاكتتاب وتسهيل قيام شركات مساهمة عامة تساعد في جذب مدخرات الناس وتنميتها من جهة وتحقق توسيع الملكية في اليمن بشكل عادل وتؤدي للتنافس على الإنتاج الاقتصادي ووفقا لما تمليه ضرورة حوكمة الشركات لتعزيز بقائها واستمرارية ديمومتها .

وتفتقر اليمن للشركات المساهمة ذات الاكتتاب العام من جهة والشركات المساهمة الخاصة من جهة أخرى، فقد بينت آخر إحصاءات وزارة الصناعة والتجارة أنها لا تتعدى 8 شركات فقط فيما هناك 105 شركات مساهمة مقفلة (أي ما يطلق عليها عائلية فقط) وهو ما يثير الدهشة أن الجمهور اليمني لايزال غائبا عن فرص مشاركته في بناء الاقتصاد الوطني من خلال تملكه اسهما في شركات يمينة عدة .

ويؤكد الخبراء الاقتصاديون على أهمية قيام شركات مساهمة ذات اكتتاب عام وخاص في اليمن، ويرون أن أهميتها في تعزيز الانتماء الوطني لا تقل عن فائدتها القصوى المتمثلة في التنمية الاقتصادية فمن خلالها يشترك المواطنين في إنشاء شركات عملاقة تعمل في شتى قطاعات التنمية بشراكة جميع الأفراد، الأمر الذي يجعلها ذات ملكية واسعة تشعر الناس بالأمان وبانتمائهم لهذا الوطن حيث يتشاركون ويسهمون في بنائه من خلال مالهم الخالص.

ويرى المستشار محمد مجني زهدي الخبير في مجال المحاسبة القانونية في اليمن أن الشركات المساهمة تعتبر الخطوة الأولى نحو الاهتمام بتحفيز الاستثمار في اليمن حيث يعول عليها الدور الكبير في المساهمة في التنمية الاقتصادية باعتبارها الوسيلة المثلى لتجميع مدخرات أفراد المجتمع وتشغيلها على أسس اقتصادية سليمة واستثمارها في أوجه النشاط والقطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تعمل على خلق فرص عمل جديدة في مختلف المجالات المهنية وزيادة المهارات الإدارية والفنية.

ويضع الاقتصاديون ورجال الأعمال مسئولية كبيرة على عاتق وزارة الصناعة والتجارة في تشجيع قيام شركات مساهمة ذات اكتتاب عام حتى ولو لم يتم إنشاء السوق المالية في اليمن.

ويرى أستاذ الاقتصاد في كلية التجارة بخمر جامعة عمران الدكتور مطهر المخلافي أن تشجيع جهات الاختصاص الحكومية على انتشار الشركات المساهمة (اكتتاب عام) في القطاعات الاقتصادية المختلفة سيساهم في تكوين قاعدة اقتصادية، وتوليد فرص عمل مستديمة ومتجددة، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني، وتوفير البنية الملائمة لاستثمارات المغتربين اليمنيين، وتقليص الآثار الاقتصادية السلبية للعولمة

وتتميز الشركات المساهمة بشخصيتها المعنوية القانونية المنفصلة عن شخصية أصحاب رؤوس الأموال وهذه الاستقلالية تمكن الشركة من الاستمرارية، كما تتميز الشركات المساهمة بتجزئة رأس المال والمسؤولية المحدودة لحملة الأسهم وانفصال ملكية رأس المال عن الإدارة يساعد في إمكانية تداول أسهم الشركة في سوق مفتوحة.

وتكشف إحصاءات واقع الشركات المساهمة في اليمن في تقرير الإدارة العامة للشركات بوزارة الصناعة والتجارة حتى أواخر العام 2012م إقبالاً كبيراً اتجاه الشركات المحدودة التي بلغ عددها 3680 شركة، وتأتي بعدها شركات الأشخاص والتي بلغ عددها 821 شركة، أما الشركات المساهمة القائمة فقد احتلت المرتبة الأخيرة بعدد 113 شركة والتي في معظمها الشركات المساهمة العائلية (المقفلة) حيث بلغ عددها 105 شركات مقابل 8 شركات اكتتاب عام فقط ، ويأتي ضمن الشركات العائلية وشركات الاكتتاب 11 بنكا منها 5 بنوك تجارية و5 بنوك إسلامية و بنك متخصص و16 شركة تأمين.

فيما مستخدمو الانترنت يقفزون إلى 2.3 مليون مستخدم

زبائن خدمة الهاتف السيار يتجاوزون 13.8 مليون مشترك في 2012م

أحمد حسن

أظهرت بيانات إحصائية حديثة أن إجمالي مشتركي ومستخدمي كل من الهاتف السيار وخدمة الإنترنت في اليمن شهدا ارتفاعا العام الماضي بنسبة كبيرة .

وقالت بيانات رسمية نقلها الجهاز المركزي للإحصاء في احدث بياناته عن إحصاءات العام الماضي 2012م والتي نشرها هذا الشهر إن عدد مشتركي الهاتف السيار في الشبكات المحلية تجاوز لأول مرة 13 مليونا و893 الف مشترك بزيادة تبلغ مليون و543 الف مشترك في 2011م وبنسبة نمو تصل إلى 12.50%.

وحسب تلك البيانات تجاوز عدد مشتركي الأنترنت في اليمن 857 الف مشترك فيما بلغ المستخدمين له في العام نفسه اكثر من 2مليون و363 الف مشترك مقارنة بمليون 787 الف مستخدم في 2011م .

وتؤكد هذا البيانات ما علنته شركة جوجل بداية العام بأن اليمن يعتبر من اسرع الدول العربية نموا في استخدام شبكة وخدمة الإنترنت وينظر للمستخدمين اليمنيين على انهم اكثر المستخدمين نموا ويمثلون مستقبلا زاهر للاستفادة من الفوائد والمعارف التي تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي المزدهرة في هذه الخدمة.

وفيما بلغ عدد مراكز الاتصالات ومقاهي الإنترنت 17 الفا و463 مركزا ومقهى قالت الإحصائية إن مشتركي الهاتف الدولي لايزال محدودا ولم يتجاوز 115 الفا و240 مشتركا فيما بلغت الخطوط الهاتفية العاملة مليون و103 آلاف خط وتمثل نسبة 4.5 هاتف لكل 100 مواطن.

الجمعيات الخيرية تدشن المشاريع الخيرية الرمضانية في عدد من المحافظات

/

دشّنت جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية بمحافظة إب مشاريع الخير الرمضانية السنوية للعام الحالي 1434هـ - 2013م، وبلغت تكلفتها أربعةً وأربعين مليوناً وتسعمائة وتسعةً وثمانين ألف ريال، يستفيد منها(16260) فرداً و(14620)أسرةً من المعسرين ذوي الدخل المحدود..

وأوضح الأخ نبيل محمد لطف – أمين عام فرع الجمعية بالمحافظة؛ أن هذه المشاريع التي تقيمها الجمعية سنوياً تشتمل على إفطار الصائم يستفيد منها نزلاء السجون ورجال الأمن والشرطة وعامل النظافة، وتوزيع التمور واللحوم والمواد الجافة والوجبات الجاهزة، وصدقة الفطر وكسوة العيد.. لافتا إلى أن مثل هذه المشاريع تأتي من الحرص على الإسهام في تحقيق مبدأ التكافل في المجتمع المسلم، من خلال سد بعض من حاجات المحتاجين والعمل على إدخال الفرحة على قلوبهم، وتَمكين أسرهم من مشاركة كافة شرائح المجتمع في التمتّع بنفحات هذا الشهر الفضيل، ولا سيّما أن من الفئات المستهدفة الأيتام والفقراء والأرامل.. داعيا فاعلي الخير ممّن فتح الله عليهم أن يسهموا في دعم المشاريع الخيرية التي يتم تنفيذها في المجتمع..

إلى ذلك دشنت مؤسسة الإشراق النسوية التنموية الخيرية بمحافظة الحديدة يوم أمس توزيع المواد الغذائية ضمن حملة إفطار الصائم الرمضانية التي تحرص المؤسسة على تنفيذها خلال أيام وليالي شهر رمضان المبارك وتستهدف الفقراء والمساكين والأيتام بدعم من فاعل خير في الكويت .

وأوضحت الأخت / وفاء عبيد يحيى مطهر أمين عام المؤسسة بأن هذه المواد الغذائية التي جرى توزيعها على المستهدفين من المحتاجين في عدد من المناطق تأتي ضمن حملة (إفطار الصائم) لإغاثة الأسر الفقيرة بهدف تقديم يد العون والمساعدة للمحتاجين والفقراء والتخفيف من معاناتهم ورسم الابتسامة على شفاههم وتعميق روح التكافل وتعزيز القيم الإنسانية بين أفراد المجتمع .

وأشارت إلى أن عدد المستفيدين من المشروع نحو 1000 أسرة من الفقراء والمحتاجين والتي أشتملت على " الأرز والسكر والقمح والزيت والتمر والحليب وبعض المأكولات الغذائيه .

وأكدت أن المشروع أستهدف عدداً من الأحياء الفقيرة في حارة البيضاء الجنوبية وقرية المهوب على خط الشام كما سيتم النزول الى حارتي السلخانه والزعفران وعدد من المديريات المستهدفة.

ومن جهة أخردشن مكتب الهلال الأحمر الإماراتي باليمن أمس مشروع إفطار الصائم بمحافظة البيضاء باستهداف 624 أسرة من الأسر الفقيرة والمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة للتخفيف من معاناتهم خصوصا في شهر رمضان المبارك.. وخلال التدشين أكد ممثل مكتب الهلال الأحمر الإماراتي بمحافظة البيضاء عبدالله العقبي أن هذا المشروع يأتي في إطار إحياء روح التكافل في المجتمع وتخفيف المعاناة عن الأسر الفقيرة بتوفير بعض الاحتياجات الأساسية خصوصاً في شهر رمضان المبارك ،مشيرا إلى أن المشروع يتضمن إفطار الصائم وتوزيع زكاة الفطر والسلة الغذائية التي تحتوي على خمسة وعشرين كيلو دقيق وقطمة رز وأخرى سكر وأربعة جوالين زيت وعشرين علبة مكرونة لكل أسرة ويهدف إلى التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة وتوفير الاحتياجات الضرورية لهم، مشيدا بمستوى التعاون والتنسيق القائم بين المكتب والجهات الرسمية بما يكفل وصول المساعدات لمستحقيها. ولفت العقبي إلى أن هذه المساعدات تؤكد عمق العلاقة الأخوية ومتانتها بين البلدين الشقيقين، كما أن ما يقدمه الهلال الأحمر الإماراتي لإخوانه اليمنيين يلقى كل التقدير وله مكانة في قلوبهم.

كما دشنت مؤسسة فجر الأمل الخيرية للتنمية الاجتماعية بتعزأمس مشروع السلة الغذائية الذي يستهدف ألف أسرة فقيرة بمديريات المخا, موزع, الوازعية والمعافر .

وأشار مدير المشاريع بالمؤسسة عصام قاسم لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إلى أن السلة الغذائية مكونة من أرز, قمح, دقيق, سكر, تمر , حليب والزيت .. داعيا أهل الخير إلى المساهمة في دعم مشاريع المؤسسة الرمضانية الخيرية.

ذمار.. المواد الاستهلاكية الفاسدة تثير غضب المستهلكين

رشاد الجمالي

عبر أبناء محافظة ذمار عن استيائهم الشديد لوجود المواد الغذائية الفاسدة منتهية الصلاحية والمقلدة في الأسواق دون وجود رقابة بيئة وصحية لمنع هذه الأعمال التي تجلب مختلف الامراض.

وقالوا في أحاديث مختلفة لـ «الثورة» : إننا فوجئنا وجود المواد الغذائية مختلفة الأحجام والأنواع الفاسدة منتهية الصلاحية في الاسواق والشوارع الرئيسية بذمار في الشهر الفضيل شهر رمضان المبارك وبكميات كبيرة لم نرها من قبل دون وجود رقابة ضمير من صحة البيئة أو مكتب الصناعه لجمع المواد الفاسدة واتلافها وضبط التجار الذين يسعون بيعها في الأسواق منتهية الصلاحية، مطالبين الجهات المعنية محاسبة مسؤولي صحة البيئة بالمحافظة ومكتب الصناعة على صمتهم في هذه الأعمال التي لا ترضي الله تعالى، مؤكدين على ضرورة وضع حد لمثل هذه الإجراءات لضبطهم وردعهم ليكونوا عبرة لغيرهم.